دور الصناديق الوقفية في دعم التنمية المستدامة في ماليزيا

The role of endowment funds in supporting sustainable development in Malaysia

ميلودي عمار [1]*، جمال كرثيو [2] ، ابتسام سلاطنية [3]
[1] جامعة المسيلة ammar.miloudi@yahoo.fr
[2] جامعة قالمة kertiou2014@gmail.com
[3] جامعة قالمة Basoumabasma127@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/03 تاريخ القبول: 2021/01/09 تاريخ النشر: 2021/02/28

ملخص:

يعد وقف النقود إحدى الصيغ المبتكرة للعمل الوقفي حيث أجازه الفقهاء لما له من خصائص ومميزات تتماشى ومتطلبات العصر الحالي، وتعد الصناديق الوقفية صورة من صور وقف النقود، التي يمكن أن تكون السبيل لإحياء دور الوقف في التنمية المستدامة، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة أموال الوقف عن طريق توسيع قاعدة الواقفين، بالإضافة إلى قدرتها على صيانة وتنمية أموال الوقف من خلال حسن إدارة الوقف وإستثمار أمواله، كذلك من خلال تمويلها للمشاريع التنموية في مجالات الصحة، التعليم، التكنولوجيا، الثقافة وحماية البيئة، كما أن للصناديق الوقفية دور مهم في مكافحة البطالة والفقر من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة.

يتضح أن الصناديق الوقفية ساهمت في تحقيق الأهداف المرجوة منها في دعم التنمية المستدامة في ماليزيا، وبالتالي يمكن تعميم تجربة الصناديق الوقفية في باقي الدول الإسلامية.

كلمات مفتاحية: الوقف، الصناديق الوقفية، التنمية المستدامة، ماليزيا.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

The abstract:

The waqf of money is one of the innovative formulas for waqf work, where jurists authorized its properties and characteristics in line with the requirements of the present age, waqf funds are a form of stop money that can be a way of reviving the role of the waqf in sustainable development through its ability to ,obilizewaqf funds in the development of the waqf fund, and its ability to maintain and develop the waqf funds and invest its funds, as well as through funding for developmental projects in the fields of health, education, technology, culture and environmental protection, smal and medium-sized enterprises and micro entreprises.

It is clean that waqf have contributed to acheieving their desired objectives in support of sustainable development in Malaysia experience of waqf funds can be generalized in others islamic countries.

Key words: waqf, sustainable development, waqf funds, Malaysia.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

يعتبر الوقف أحد أهم مؤسسات القطاع الثالث الذي إتسمت به الحضارة الإسلامية، حيث يؤدي الوقف دورا فعالا في تطوير المجتمعات الإسلامية إقتصاديا، إجتماعيا، ثقافيا، وذلك في العهود التي إتسمت فيها المجتمعات الإسلامية بإنتشار مؤسسات الإقتصاد الإسلامي، لكن هذا النظام تعرض للتهميش والإهمال وتقلص دوره في المجتمعات الإسلامية الحديثة.

ولقد ساهم وقف النقود في ظهور إحدى هذه المؤسسات الوقفية الحديثة التي تعتمد على أسلوب الإدارة الحديثة والعمل المؤسسي المنظم في تعبئة أموال الأوقاف وتنميتها وإستثمارها لضمان العطاء المستمر لأموال الأوقاف و هي الصناديق الوقفية.

وتعد الصناديق الوقفية من الآليات والصيغ المستجدة التي يمكن للوقف من خلالها الإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة، فهي تمثل الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي في إطار من المشاركة، وتهدف إلى المشاركة في عملية التنمية عن طريق طرح مشاريع تنموية في صيغ إسلامية للوفاء بإحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى حسن إنفاق مداخيل الأموال الموقوفة لتلبية الإحتياجاتالإجتماعية والتنموية التي يفرزها الواقع من خلال برامج عمل تراعي تحقيق أعلى عائد تنموي، وتحقق الترابط فيما بين المشروعات الوقفية وبينها وبين المشروعات التي تقوم بها الحكومة والجمعيات الخيرية الأخرى.

إشكالية الدراسة

إن الصندوق الوقفي هو وعاء تجمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات، ممتلكات، أسهم وأصول متنوعة تدار على شكل محفظة إستثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبول، وتقسم الأموال في الصندوق إلى حصص صغيرة تكون في متناول الأفراد الراغبين في الوقف، ويستفيد الصندوق من مميزات التنويع والإدارة المتخصصة بطريقة مشابهة لصناديق الإستثمار، وتوجه عوائد الصندوق إلى أغراض الوقف في وثيقة الإشتراك في الصندوق تحت إشراف ناظر الوقف ويكون للصندوق شخصية إعتبارية.

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي: **ما هو دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، وما مدى نجاح صندوق الوقف بالجامعة الإسلامية الماليزيةفي دفع عجلة التنمية المستدامة؟**

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية وكمنطلق للدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** حقق صندوق الوقف بالجامعة الإسلامية الماليزية دورا ثقافيا في التنمية البشرية من خلال المساهمة في نشر التعليم بماليزيا؛
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** حقق صندوق الوقف بالجامعة الإسلامية الماليزية دورا إجتماعيا من خلال تعبئة الأصول الوقفية لتخفيف العبء على الطلبة الدارسين في ماليزيا؛
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** حقق صندوق الوقف بالجامعة الإسلامية الماليزية دورا تنمويا وتخفيف الإنفاق الحكومي في التعليم وتركزه في الأنشطة التنموية والإقتصادية الأخرى.

أهمية الدراسة

- الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه الوقف بإعتباره أحد مؤسسات هذا القطاع في التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية، إذا ما تم الأخذ بالأساليب الحديثة في إدارة وتنمية أموال الأوقاف والتي تعد الصناديق الوقفية من بينها؛
- إحياء سنة الوقف ونشرها في المجتمع الإسلامي وتفعيل دوره التنموي، إذ أن غالبية المجتمعات الإسلامية من أصحاب الدخول المحدودة، الذين لا يملكون مدخرات كبيرة، فيمكن للصناديق أن تلبي رغباتهم في وقف مبالغ محدودة من دخولهم حتى المنخفضة منها؛

- إنحسار دور الدولة في تلبية إحتياجات المجتمع لأسباب عديدة، الأمر الذي يتطلب تطوير عمل الصناديق الوقفية للإسهام في سد هذه الإحتياجات؛
- الدور الذي يمكن أن يضطلع به الوقف بشكل عام والمؤسسات الوقفية بشكل خاص في تأسيس قطاع قوي لا حكومي ولا خاص يسهم في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في المجتمع الإسلامي.

أهداف الدراسة

- ✓ عرض إحدى الصيغ المبتكرة في العمل الوقفي، وهي الصناديق الوقفية وتوضيح دورها في المساهمة في إحياء دور الوقف في المجتمعات الإسلامية الحديثة؛
- ✓ دراسة تجربة ماليزيا فيما يخص الصناديق الوقفية، ومعرفة إمكانية الإستفادة منها وإقتراح نموذج يمكن الإعتماد عليه مستقبلا.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصناديق الوقفية

تعد الصناديق الوقفية من الصيغ الحديثة والمبتكرة في إدارة وتنظيم العمل الوقفي، وهي تتميز بقدرتها على إشراك جميع فئات المجتمع في العملية الوقفية، كما أن تعدد مجالاتها وأغراضها يسمح بتوسيع قاعدة المشاريع الموجهة لخدمة التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم الصناديق الوقفية

نتناول في هذا المطلب مفهوم الصناديق الوقفية من خلال تعريفها، التكييف الفقهي لها، خصائصها، ثم أنواعها وأهدافها.

الفقرةالأولى:تعريف الصناديق الوقفية، والتكييف الفقهي لها

نتناول في هذه الفقرة التعاريف الواردة للصناديق الفقهية، بالإضافة إلى ما أورده الفقهاء حول الأمور المتعلقة بالصناديق الوقفية.

1- تعريف الصناديق الفقهية: هناك مجموعة من التعاريف التي تم تقديمها للصناديق الوقفية منها:

الصناديق الوقفية هي عبارة عن:"أوعية تتجمع فيها الأموال المخصصة للوقف دون النظر إلى مقدار قيمتها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ويتم تجميعها عن طريق التبرعات، ومن ثم إستثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقا، والتي تم التبرع لصالحها".(إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، 2011)

عرف الدكتور محمد الزحيلي الصناديق الوقفية بأنها:"تجميع للأموال النقدية من طرف عدد من الأشخاص عن طريق التبرع لإستثمار هذه الأموال ثم إنفاقها، وإنفاق ريعها وغلتها على مصلحة عامة تحقق النفع للإفراد والمجتمع، لإحياء سنة الوقف وتحقيق أهدافه الخيرية التي تعود على الأمة بالنفع العام والخاص، وضرورة تكوين إدارة لهذه الصناديق تعمل على رعايتها وحفظها والإشراف على إستثمار الأصول، وتوزيع الأرباح حسب الخطة المرسومة".(محمد مصطفى الزحيلي، 1427ه)

كما يعرف على أنه:" وعاء تجمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات و ممتلكات وأسهم وأصول متنوعة تدار على صفة محفظة إستثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مستوى مخاطرة مقبول، والصندوق يبقى ذا صفة مالية إذ أن شراء العقارات والأسهم والأصول المختلفة، وتمويل العمليات التجارية لا يغير من طبيعة هذا الصندوق غير ثابتة تتغير بحسب سياسة إدارة الصندوق". (إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، 2011)

ويعبر عن الصندوق بالقيمة الكلية لمحتوياته والتي تمثل مبلغ الوقف وهو بمثابة العين التي جرى تجبيسها، والأموال في الصندوق مقسمة إلى حصص صغيرة تكون في متناول الأفراد الراغبين في الوقف وتوجه عوائد الصندوق إلى أغراض محددة

في وثيقة الإشتراك في الصندوق تحت إشراف الناظر ويكون الصندوق شخصية إعتبارية إذ يسجل على صفة الوقف، فالصندوق الوقفي هو وقف نقدي".(إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، 2011)

كما يعتبر:" أداة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين بغرض إستخدامها في الصالح العام، كبناء بعض المرافق أو شق طريق أو تمويل طلبة العلم أو غير ذلك، مما يندرج ضمن "المصلحة العامة"، وبذلك فإن الأمر هنا يتعلق بوقف نقدي، وبميزانية تتضمن موارد وإستخدامات، غير الطابع النقدي للصندوق لا يمنع من إمتلاك الصندوق للأصول الإستثمارية العينية كالأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات المختلفة". (رحيم حسين، زنكري ميلود، 2013)

وهي تعد:" وحدات مالية توزيعية، يصدر لإنشائها قرار حكومي، ثم يدعو الصندوق المتبرعين للمساهمة في إنشاء أوقاف لخدمة غرض وقفي معين، فالصندوق يعمل على توجيه الواقفين إلى أحد المجالات، وتوعيتهم بأهميته، وإستقطاب ورعاية الغرض الوقفي للصندوق".(محمد مصطفى الزحيلي، 1427ه)

الصندوق الوقفي هو:"وقف نقدي تستثمر أمواله بصيغة المضاربة والشراكة، وغير ذلك وما يحقق من أرباح وعوائد تصرف بحسب شروط الواقفين تحت رقابة حكومية وضبط محاسبي ونظارة واعية".

كما عرف بأنه:" تجميع لأموال نقدية من الناس عن طريق التبرع لإستثمار هذه الأموال، ثم إنفاقها وإنفاق ريعها وغلتها على مصلحة عامة تحقق النفع للأفراد والمجتمع". (إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، 2011)

وعرفه أحمد بن عبد العزيز الحداد على أنه:" ذلك القالب التنظيمي الذي تنشئه الدولة أو الأمانة العامة للأوقاف، أو دائرة الأوقاف، وفقا للنظم المعتمدة، لتنفيذ أهداف محددة، و القيام بمشروعات تنموية في مجال محدد، أو مجالات مختلفة، تحقيقا لأغراض الواقفين و تلبية شروطهم". (أحمد بن عبد العزيز الحداد، 2009)

من خلال التعاريف الواردة أعلاه يمكن القول بأن الصناديق الوقفية تعد من الأساليب الحديثة في تجميع وإدارة أموال الوقف، وهي تنشأ لعدة أغراض تنموية كثيرة كتحفيظ القرآن وبناء المساجد وكفالة الأيتام وبناء المدارس والمستشفيات والاهتمام بشؤون البيئة وغيرها، إن هذا التنوع في الصناديق الوقفية يسمح للجميع بالمشاركة في العملية الوقفية كل حسب قدرته، وحسب رغبته، فالصندوق الوقفي مؤسسة تنظيمية تعمل على تعبئة وتوجيه أموال الوقف لمجالات تخدم التنمية الشاملة المستدامة في المجتمع، وإيجاد القنوات المناسبة لصرفها، ضمن إطار يسمح بمشاركة جميع أفراد المجتمع في العملية الوقفية والتنموية.

2- **التكيف الفقهي للصناديق الوقفية:** يتوقف الحكم الشرعي للصناديق الوقفية على تبيان التأصيل الفقهي لها، حيث أن الصناديق الوقفية تقوم على: (محمد مصطفى الزحيلي، 1427ه)

أولا: تحديد الدعوة للوقف: إن أهم تكييف للصناديق الوقفية هي أنها تقوم على تجديد الدعوة للوقف بعدما تم تغيبه، وتجديد الدور التنموي للوقف في جميع جوانب التنمية الإجتماعيةوالإقتصادية والثقافية، وإن هذا الهدف يتماشى مع حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام ((**من أحيا سنة من سنني قد أميتت بعدي فإن له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئا ومن إبتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئا**)).(رواه الترمذي، الدرجة: حسن)

ثانيا: الولاية على الوقف: إن الولاية على الوقف شرط ضروري لحفظ الوقف و حمايته و تنمية ريعه، ثم صرف ثماره على الأوجه التي خصص لها، و تقوم وزارات الأوقاف أو الأمانات العامة للأوقاف و الولاية على الوقف من خلال مؤسساتها، وإدارة صندوق الوقف هي إحدى هذه المؤسسات الرسمية، أو الحكومية لتولي الولاية على الوقف بكافة أنواعها وجوانبها والإدارة الجماعية جائزة شرعا بهدف تحقيق التعاون والتكامل والرقابة.

ثالثا: تخصيص الوقف: إن الصناديق الوقفية هي عبارة عن تخصيص لأموال الوقف لخدمة جوانب تنموية معينة وهذا الأمر جائز شرعا، وهذا ما أكده المالكية والحنابلة.

رابعا: وقف النقود: إن الصندوق الوقفي هو عبارة عن وقف نقدي، وبالتالي فهو يستمد مشروعيته من الحكم القائل بجواز وقف النقود.

خامسا: إستثمار الوقف: أن الصناديق الوقفية تقوم على تجميع الأموال وقفية إما مباشرة أو عن طريق أسهم وصكوك وقفية ليتم إستثمارها وتنمية ريعها وأرباحها وتوزيعها على الموقوف عليهم، وذلك من أجل ضمان دوام وإستمرارية الوقف، يمكن إستثمار أموال الصناديق الوقفية بإستخدام الصيغ المعروفة في الفقه الإسلامي كالمرابحة، السلم، الإستصناع، الإجارة، المزارعة، المتاجرة المباشرة، بالإضافة إلى الصيغ الشرعية الإستثمارية الحديثة كالمشاركة، والمشاركة المنتهية بالتمليك، والمشاركة المتناقصة، والإجارة المنتهية بالتمليك، والمضاربة أو المرابحة بالطرق الحديثة، وسندات المقارضة وغيرها، كما يمكن للصناديق الوقفية أن تستثمر جزء من أموالها في المصارف الإسلامية، والمؤسسات التي تلتزم بأحكام الشريعة، ولا بد في الإستثمار التقيد بضوابط الشريعة الإسلامية.

حسب منذر قحف:" وقف كل من الأسهم، والحصص أو الوحدات في الصناديق الإستثمارية، والودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية يعد من أهم الأشكال الحديثة للوقف، لأنها تعبر عن حقيقة المضمون الإقتصادي للوقف.

الفقرة الثانية: خصائص الصناديق الوقفية (جعفر سمية، السنة الجامعي:2014/2013)

يتميز صندوق الوقف بمجموعة من الخصائص منها:

- إن الصندوق الوقفي يستمد شرعيته من وقف النقود، وبالرغم من الطابع النقدي لهذا الصندوق إلا أن ذلك لا يمنع من إمتلاك الصندوق لأصول إستثمارية عينية كالأراضي والمباني والمعدات؛
- الطبيعة التنموية للصندوق، المستمدة من طبيعة الوقف التنموية، حيث أن الوقف إنما يتم لأغراض تنموية بالأساس سواء كانت تنمية إقتصادية أو إجتماعية أو تربوية، والمساهمة في تنمية المجتمع؛
- قدرة الصندوق الوقفي على إشراك جميع فئات المجتمع في العملية الوقفية بغض النظر عن مستوياتهم الإجتماعية؛
- الطبيعة الإنمائية للصندوق أي قابليته للنماء من خلال ما يدره من عوائد وأرباح؛
- الصندوق الوقفي هو وقف خيري لتمويل المشاريع وذلك من عائد إستثمار أمواله وليس من أموال الصندوق، فأموال الصندوق تبقى محفوظة؛
- إمكانية توفير رأس مال كبير للصندوق من خلال تجميع التبرعات في صندوق واحد، ما يعطي فرصة أكبر لتنمية وتثمير أموال الصندوق، وإنشاء مشاريع كبرى تحقق تنمية شاملة.

الفقرة الثالثة: أنواع الصناديق الوقفية (جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

يمكن تحديد نوع الصندوق الوقفي حسب إعتبارين هما:

1- **حسب الغرض الذي أنشأ له الصندوق**: حيث أن هناك الصناديق الوقفية محددة الغرض، والصناديق الوقفية متعددة الأغراض.

أولا: **الصناديق الوقفية وحيدة الغرض الغرض**: حيث يتم إنشاء صندوق وقفي لغرض معين، يخصص ريعه للإنفاق على الأغراض الخاصة بذلك الصندوق مثل: صندوق التعليم، صندوق الدعوة، صندوق لمحاربة البطالة، صندوق لمحو الأمية، وغيرها مما يحتاج إليه المجتمع.

ثانيا: **الصناديق الوقفية المشتركة**: هنا يكون الصندوق مشتركا أي متعدد الأغراض، مثال: إنشاء صندوق للتنمية العلمية والتكنولوجية.

2- **حسب عدد الواقفين المشاركين في الصندوق**: هناك الصناديق الوقفية المغلقة والصناديق الوقفية المفتوحة.

أولا: الصناديق الوقفية المفتوحة: هي الصناديق التي يكون الواقف فيها شخصا واحدا، كأن يوقف شخص ما مبلغا من ماله الخاص في صندوق لرعاية غرض محدد يحدده الواقف.

ثانيا: الصناديق الوقفية المفتوحة: وهي الصناديق التي تسمح لجميع فئات المجتمع بالمساهمة فيها.

الفقرة الرابعة: أهداف الصناديق الوقفية

للصناديق الوقفية مجموعة من الأهداف نذكر منها:(محمود أحمد مهدي، 2003)

- إحياء سنة الوقف بالدعوة إلى مشروعات تنموية تلبي إحتياجات المجتمع؛
- تجديد الدور التنموي للوقف في إطار تنظيمي يحقق التكامل بين المشاريع الوقفية؛
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج جديد يمكن الإقتداء به.
- تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة للوقف وإدارة مشاريعه؛
- تحقيق المرونة والإنضباط في العمل الوقفي؛
- إيجاد التوازن بين العمل الخيري الخارجي والعمل الخيري الداخلي؛
- الحد من الظواهر السلبية في المجتمع كالتسول، من خلال الصناديق الوقفية عن طريق حسن توجيه الأموال الموقوفة؛
- تمويل معظم متطلبات التنمية في المجتمع منها الحالات الإجتماعية غير المدعومة بالشكل المناسب من قبل الدولة ومؤسسات العمل الخير، مثل المجالات ذات العائد الإجتماعي العالي والتي تخدم شرائح هامة في المجتمع من معوقين وفقراء ومساكين وأيتام. (أحمد محمد هليل، 2006)

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للصناديق الوقفية

يمر الصندوق الوقفي بعدة خطوات لإنشائه، ثم يبدأ الصندوق بممارسة نشاطه وفق آلية معينة تتطلب هيكل تنظيمي معين وهذا ما سيتم تناوله في العناصر التالية.

الفقرة الأولى: خطوات إنشاء الصندوق الوقفي (جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

حتى تتمكن الهيئة المشرفة على الأوقاف من إنشاء صندوق وقفي، فإن ذلك يمر عبر العديد من المراحل والخطوات ممكن تحديدها كالتالي:

- تحديد نوع الصندوق وغرضه: في هذه المرحلة تقوم الهيئة المشرفة على إنشاء الصندوق سواء كانت وزارة الأوقاف أو هيئة أخرى بتحديد الغرض من الصندوق، والجهات المراد الوقف عليها، ويكون ذلك من خلال دراسة إحتياجات المجتمع ذات الأولوية مثلا: إنشاء صندوق لمحاربة البطالة في المجتمع، ثم تقوم الهيئة بتحديد نوع الصندوق من حيث أنه صندوق عام، بحيث أنه يمكن لكل شخص الإشتراك فيه، أو صندوق خاص؛
- تحديد حجم التمويل اللازم للصندوق: في هذه المرحلة يتم تحديد التمويل اللازم للصندوق ثم تقسيم أموال الصندوق على عدد محدد من الأسهم والصكوك وطرحها للواقفين؛
- تحديد صيغة الوقف: هل الوقف سيكون على الأسهم أو على المال الذي سيشترى به الأسهم؛
- تحديد ناظر الصندوق؛
- التحديد الدقيق للجهات التي يراد وقف المال عليهم؛
- تنظيم حملة تبرعات لجمع الأموال: عن طريق التحسيس بأهمية الوقف وبأهمية الصندوق وأهدافه؛

- إيجاد إشتراطات شرعية وقفية تساعد مدير الصندوق على إتخاذ القرارات لما فيه مصلحة صندوق الوقف؛
- تحديد الإطار التنظيمي مع الجهات ذات العلاقة بالصندوق كوزارات الأوقاف ومؤسسات العمل الخيري.

الفقرة الثانية: مصادر أموال الصندوق وميزانية الصندوق

الصندوق وكأي مؤسسة تنظيمية يمتلك مصادر أموال تمثل إيرادات الصندوق، بالإضافة إلى إستخدامات والتي تمثل مصارف الصندوق، وإن هذه الموارد والإستخدامات هي التي يتم على أساسها بناء ميزانية الصندوق الوقفي، وفيما يلي سنتناول الموارد المالية للصندوق، بالإضافة إلى ميزانية الصندوق.

1- **الموارد المالية للصندوق الوقفي:** تتمثل الموارد المالية للصندوق: (رحيم حسين، 2013)

- عوائد الإستثمار الوقفي لأموال الصندوق والأنشطة والخدمات التي يقدمها؛
- أوقاف الأفراد، الشركات، المؤسسات سواء القطاع العام أو الخاص؛
- تحويلات وقفية حكومية؛
- أوقاف ذات مصادر أجنبية ، كالمنظمات والمؤسسات دولية كالبنك الإسلامي للتنمية؛
- ريع الأوقاف الجديدة التي تدخل أغراضها التي حددها الواقفون ضمن أهداف الصندوق؛
- الهبات والوصايا والتبرعات مما لا يقترن بشروط تتعارض مع طبيعة الوقف أو السياسات الصندوق وأغراضه وأهدافه؛
- ما يخصص من أوقاف، التي لا يعرف فيها شرط الواقف؛
- طرح الأسهم والصكوك الوقفية للأفراد والمؤسسات والهيئات العامة أو الخاصة؛

يتم إيداع التبرعات الوقفية لدى الصندوق إما مباشرة، على مستوى خزينة الصندوق، أو من خلال الإيداع أو التحويل إلى حساب الصندوق.

2- **ميزانية الصناديق الوقفية:** تعبر ميزانية الصناديق الوقفية عن مصادر الوقفية عن مصادر أموال الصناديق الوقفية، بالإضافة إلى إستخدامات تلك الأموال، وتبرز أهمية الميزانية للصندوق الوقفي من حيث كونها أداة للتقييم، والرقابة والحكم على وضعية الصندوق، كذلك فإن الواقفين ينظرون إلى ميزانية الصندوق لمعرفة مدى تحقق شروط وقفهم، فهي الضمان الوحيد لبيان وصول المبالغ الموقوفة إلى الموقوف عليهم، وككل ميزانية فإن الميزانية العامة للصناديق الوقفية تتكون من طرفين هما الإيرادات والمصروفات.

أولا: الإيرادات: إن إيرادات الصندوق الوقفي تتمثل في مصادر أموال الصندوق؛

ثانيا: المصاريف: تتمثل في إستخدامات أموال الصناديق الوقفية و مصارفها للأغراض التي تنشأ لها بالإضافة إلى المصاريف المتعلقة بأمور أخرى كرواتب العمال و كل النفقات الإدارية المتعلقة بمزاولة نشاط الصندوق.

حسب الأمانة العامة للأوقاف بالكويت فإن الصندوق الوقفي يقوم بصرف العوائد المتولدة من الإستثمار بعد حفظ الإحتياطي اللازم بحسب تقدير المحاسبين وأهل الخبرة والإختصاص، ثم يقوم بصرف الجزء الآخر على المشاريع التي يتبناها، والجهات التي يرعاها، والأنشطة التي يشرف عليها، ضمن نظام محاسبي دقيق، للحفاظ على وظيفة الصندوق، أهدافه، والمال العام الذي أحاطه الشرع الحنيف برعاية خاصة، ويفضل الإحتفاظ بجزء من رأس مال الصندوق، أو

من عوائده، إحتياطيا حسب مبدأ المحاسبة القانونية، أو الإحتفاظ بجزء منها في المصارف الإسلامية إما بصورة إيداع أو بأحد صيغ الإستثمار المشروعة والشائعة. (عبد المجيد عبد الغني،2008)

الفقرة الثالثة: متطلبات إنشاء الصندوق الوقفي

إن إنشاء الصندوق الوقفي يتطلب وجود مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي: (حسين عبد المطلب الأسرج، 2012)

1- **وجود نظام يسمح بتسجيل صناديق الوقف:** تحتاج صناديق الوقف إلى نظام خاص بها يبين طرق تسجيلها والهيكل الإداري المطلوب لهذا التسجيل وتوثيق جهة الانتفاع بها، وتحديد المتطلبات النظامية لأغراض الرقابة، ويجب أن يتضمن النظام نصوصا تتعلق بتحديد جهة التسجيل، وجهة الرقابة وكيف يتكون مجلس إدارة الوقف وطريقة إختيار أعضائه والميزانيات السنوية وتدقيق المحاسبين والمراجعين وغيرها؛

2- **وجود نظام للنظارة على الوقف:** إن صناديق الوقف تحتاج إلى ولاية شخصية إعتبارية كالمؤسسات المالية ونحوها يسمح لها بالإستمرار والإستقرار، وقد تقبل الفقهاء المعاصرون الشخصية الإعتبارية المتمثلة في الشرطات المساهمة وغيرها وأضفوا عليها طابع الأهلية للتصرف بما يشبه الشخصية الطبيعية ويمكن أن تنشأ هذه الشخصية الإعتبارية لغرض إدارة الوقف والنظارة له وتختص بذلك، وربما جعلت النظارة لأحد البنوك الذي يتولى إستثمار الأموال وتوجيه الريع إلى جهة الانتفاع ويحتاج هذا إلى نظام خاص يصدر لهذا الغرض؛

3- **تطوير طرق الرقابة على الوقف:** تحتاج إلى أحكام الرقابة على عمل هذا النوع من الأوقاف وإنشاء جهة مركزية مهمتها الأساسية الرقابة الصارمة عليها ، إن الصناديق الوقفية هي مؤسسات مالية تشبه المصارف وشركات المال وهي تحتاج في نظام الرقابة عليها هيكلا شبيها بالمصرف المركزي الذي يشرف على القطاع المصرفي.

الشكل البياني رقم 01: الهيكل التنظيمي للصندوق الوقفي

المصدر: رحيم حسين، تصكيك مشاريع الوقف آلية لترقية الدور التنموي و دعم كفاءة صناديق الوقف-حالة صناديق الوقف الريفية، مؤتمر الصكوك الإسلامية و أدوات التمويل الإسلامي، اليرموك، الأردن، 2013، ص: 06.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الصندوق الوقفي يخضع لإشراف مجلس إدارة يترأسه ناظر الصندوق، كما يحتوي الصندوق كغيره من المؤسسات على عدة مصالح منها مصلحة إستثمار أموال الصندوق والإشراف عليها، مصلحة الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى مصلحة المحاسبة والإدارة.

الفقرة الرابعة: أهمية الصناديق الوقفية

تعمل الصناديق الوقفية على توفير ما يلي:(جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

1- **إمكانية مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية الوقفية والتنموية:** فالصناديق الوقفية تتيح لجميع فئات المجتمع المشاركة في العملية الوقفية كل حسب وضعيته الإجتماعية، وذلك من خلال إصدار أسهم بقيم نقدية صغيرة تؤدي إلى تجميع أموال وقفية معتبرة، وذلك بعدما كانت عملية الإيقاف تقتصر على فئات محدودة من المجتمع هي الأغنياء، وملاك الأراضي، كما أن تعدد أغراض الصناديق الوقفية يمنح الفرصة أمام الراغبين في الوقف بالوقف حسب رغباتهم، فمنهم من يريد المساهمة في صناديق تخدم البيئة، ومنهم من يريد المساهمة في صناديق تخدم التعليم، وغيرها؛

2- **أداة للرقابة على الأوقاف:** إن صيغة الصناديق الوقفية تمكن من الرقابة الشعبية والحكومية على الأوقاف، ذلك أن سبل المراجعة الحسابية وطرائق الضبط في الأعمال المالية والمصرفية قد تطورت تطورا عظيما في الزمن الحديث مما يمكن أن يستفاد منه من هذه الناحية، كما أن القوانين المنظمة لعمل المصارف والمؤسسات المالية والصناديق الإستثمار والمؤسسات العامة المشرفة على نشاطاتها يمكن أن تكون نموذجا يستفاد منه، ومعلوم أن ضعف الرقابة العامة وانعدامها أحيانا كان هو السبب الأهم لتدهور مؤسسة الوقف ولإساءة إستخدامها من قبل النظار وسواهم والاستيلاء عليها وضياعها، والرقابة على الأوقاف في صيغتها القديمة تحتاج إلى تطوير لأنها بالغة الصعوبة وعالية التكاليف إذا طبقت اليوم على الناس، ولذلك الصناديق الوقفية نقلة نوعية في تطور الوقف؛

3- **النهوض بحاجات المجتمع:** ليس للوقف غرض محدد بل هو جائز في كل ما لا معصية فيه، وكما أنه يجوز على الفقراء والمساكين يجوز الوقف على جميع أفراد المجتمع بما فيهم الأغنياء (إذا لم يخص الأغنياء دون الفقراء)، وتاريخ المسلمين يزخر بكل أنواع الأوقاف التي كانت شاملة لكل غرض مفيد ونافع. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2012)

المبحث الثاني: الصناديق الوقفية كآلية من آليات تحقيق التنمية المستدامة

يمكن للوقف أن يكون رافدا للتنمية المستدامة، إذا ما أعيد إحياء دوره التنموي عن طريق تبني الصيغ والأساليب المستجدة في العمل الوقفي، والتي تتماشى مع متطلبات العصر الحالي، وعملا بهذه القاعدة قامت بعض الدول الإسلامية بإستحداث بعض الأدوات التي من شأنها الإرتقاء بدور الوقف، وذلك من خلال ما يسمى بالصناديق الوقفية التي كانت أولى بوادرها في ماليزيا ثم حذت الكويت حذوها، بعد ذلك الإمارات العربية المتحدة بالشارقة وغيرها.

تعتبر الصناديق الوقفية من الأفكار المبتكرة في تجميع أموال الأوقاف وتنظيمها والمحافظة عليها، من خلال حسن إدارة أموال الصناديق، ويمكن للصناديق الوقفية أن تكون آلية للنهوض بدور الوقف في التنمية الشاملة المستدامة، خاصة الدور التمويلي الذي لعبه الوقف في التنمية المستدامة تاريخيا، إن دورها في تحقيق التنمية المستدامة يمكن الوقوف عليه من خلال نقطتين مهمتين هما:

- كيفية محافظة الصندوق على أموال الوقف وتنميتها لضمان إستمرارية دورها التنموي من جهة؛
- من جهة أخرى كيفية توجيه وإستخدام موارد الصناديق الوقفية في المجالات التي تخدم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الصناديق الوقفية كآلية للمحافظة على أموال الأوقاف وتنميتها من أجل تنمية مستدامة

بالرغم من أن الهدف الأساسي من إنشاء الصناديق الوقفية هو إجتماعي، على إعتباره مؤسسة وقفية خيرية غير ربحية، لذلك فإن الأهداف الإقتصادية للصندوق إنما هي في الحقيقة أهداف بسيطة، ومع ذلك لابد على إدارة الصندوق السعي نحو تحقيق التوازن بين تعظيم المنفعة الإجتماعية وتعظيم المنفعة الإقتصادية، إذ أن توخي تعظيم العائد من تنمية وإستثمار الأوقاف هو في النهاية تعظيم لقدرة الصندوق على أداء دوره الإجتماعي، ويكمن دوره في الحفاظ على الأموال الموقوفة مهما كانت طبيعتها وتنميتها، وذلك من خلال حسن إدارتها وإستغلالها مع مراعاة شروط الواقف ومتطلبات المصلحة العامة.

الفقرة الأولى: الصناديق الوقفية كآلية للمحافظة على أموال الوقف من أجل تنمية مستدامة(جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

يقتضي ضمان إستمرار منفعة الوقف، المحافظة على أصله، وتعتبر الصناديق الوقفية آلية للمحافظة على أموال الوقف وصيانتها من خلال:

1- **المحافظة على الصندوق من خلال بقاء أصله:** إن الأصل في الصندوق الوقفي هو المحافظة على أصله، و الإنفاق من ريعه (لأن الصندوق الوقفي هو وقف نقدي)، فأموال الصندوق تبقى ثابتة، وينفق من ريع الصندوق على المجالات التي تخدم التنمية الشاملة المستدامة، لذلك فإن الغرض من إستثمار أموال الصندوق الوقفي هو المحافظة على أصل الصندوق من جهة و تحقيق النفع على الجهات الموقوف عليها من جهة أخرى؛

2- **تخصيص جزء من أموال الصندوق للمحافظة على أصله:** حيث تقوم إدارة الصندوق بإقتطاع جزء من رأس ماله تخصصه للمحافظة عليه من خلال صيانته وإعماره، من أجل إستمراريته، وما يميز الصندوق هو تنوع أصوله والتي قد تكون في شكل: أراضي، مباني، عقارات قد تخرب وتهتلك وتفنى، وبالتالي يكون هناك مخصص من رأس ماله للصيانة والعمارة والترميم؛

3- **تخصيص جزء من ريع الصندوق لعمارة أصله:** حيث تقوم إدارته بتخصيص جزء من الأرباح الناتجة عن إستثمار أمواله، كإحتياطي من أجل صيانته وعمارته، بل يبدأ بها قبل توزيع الريع على الموقوف عليهم؛

4- **المحافظة على أموال الوقف:** من خلال إنشاء صناديق وقفية متخصصة بترميم وإصلاح الأوقاف المهتلكة والمتدهورة.

الفقرة الثانية: الصناديق الوقفية كآلية لتنمية أموال الوقف من أجل تنمية مستدامة

من أجل ضمان إستمرار منافع الوقف لا بد من تنميته حتى لا تتعطل منافعه، وذلك من خلال زيادة رأس ماله عن طريق إستثماره، و هي تعتبر آلية لتنمية أموال الوقف من خلال ما يلي:

1- **تنمية أموال الصندوق عن طريق إضافة أوقاف جديدة:** تقوم فكرة الصندوق الوقفي على حشد وتجميع الأوقاف من الموقفين مهما كانت قليلة، وإضافة أوقاف جديدة إلى القائمة من خلال نشر التوعية بأهمية الوقف، و إتاحة الفرصة للجميع في المشاركة في مثل هذه الصناديق (إذا كانت الصناديق مفتوحة)؛

2- **إستثمار أموال الصناديق الوقفية:** من أجل أن يحقق أهدافه وجب إستثمار أصله، والإنفاق من ريعه على مختلف أغراضه التي تخدم التنمية المستدامة، ولضمان إستمراريته يتم إستثمار أصوله وفق ضوابط الإستثمار المقبولة شرعا، وفي المجالات التي تخدم التنمية المستدامة، كما يجب الإستثمار في المجالات التي تحقق عوائد مالية كبيرة.

أولا: طرق إستثمار أموال الصناديق الوقفية: يمكن إستثمار الأموال الوقفية للصندوق الوقفي بإستخدام الصيغ المعروفة في الفقه الإسلامي كالمرابحة، الإستصناع، الإجارة، المزارعة، المتاجرة المباشرة، بالإضافة إلى الصيغ الشرعية الإستثمارية الحديثة، والتي أقرتها المجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية في البنوك والمصارف الإسلامية مثل المشاركة، المشاركة المنتهية بالتمليك، المشاركة المتناقصة، الإجارة المنتهية بالتمليك، سندات المقارضة وغيرها.(جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

ثانيا: مجالات إستثمار أموال الصناديق الوقفية: إن مجالات الإستثمار متعددة ومتنوعة بتنوع أموال الصندوق، لذلك يجب إختيار مجالات الإستثمار الأفضل والأنسب من أجل تعظيم العائد والمنفعة، وتتمثل في:

- الإستثمار العقاري: كشراء العقارات وتأجيرها، وبناء المباني السكنية أو الصناعية أو التجارية على أراضي الوقف، إما بطريق مباشر، وإما بنظام الإستصناع، أو المشاركة المنتهية بالتمليك؛
- إنشاء المشروعات الإنتاجية: سواء كانت مهنية أو حرفية، أو معامل ومصانع؛
- الإستثمار في الأنشطة الزراعية: كتأجير الأراضي الزراعية، والمشاركة في إستغلال بعض الأراضي الزراعية الموقوفة، والمساقاة في إستغلال بعض الأراضي المشجرة، والمغارسة في إستغلال بعض الأراضي الزراعية الموقوفة؛

- الإستثمار في المشروعات الخدمية (الإستثمار في رأس المال البشري): كبناء المدارس والكليات والمعاهد والجامعات، ودور اليتامى والمسنين والمرضى؛
- الإستثمار المالي: عن طريق المساهمة في الشركات والمصارف الإسلامية الجديدة، شراء أسهم شركات إسلامية، المساهمة في تأسيس الصناديق الإستثمارية، سواء طويلة أو متوسطة الأجل؛
- تخصيص جزء من عائدات الإستثمار لزيادة رأس المال للصندوق: بهدف تنمية أموال الصندوق، تقوم إدارته بتخصيص جزء من الأرباح الناتجة عن إستثمار أمواله ليضاف لرأس ماله، وذلك بغرض الحفاظ على إستمراريته ودوام منافعه؛
- إستثمار الفائض من ريع الصندوق من أجل التنمية المستدامة: حيث يتم إستثمار الفائض من ريع الصندوق، وذلك بعد توزيعه على الأغراض التيس حددها الواقفون، وقد تستخدم الأرباح المتأتية من إستثمار الفائض من الريع لتنمية أصله، أو قد تستخدم في إنشاء صناديق جديدة لخدمة أغراض أخرى؛
- إستثمار المخصصات المتجمعة من أجل تنمية مستدامة: حيث يمكن إستثمار المخصصات وإستخدام ريعها إما للصيانة أو إعادة الإعمار، أو لتنمية رأس المال، أو لإنشاء صناديق وقفية جديدة حسب شروط الواقف ورغبة إدارة الصندوق، كما يمكن إستخدام ريع إستثمار المخصصات لخدمة غرض الصندوق.

المطلب الثاني: دور الصناديق الوقفية في تمويل التنمية المستدامة

تعمل الصناديق الوقفية على تمويل التنمية المستدامة من خلال توجيه موارد الوقف لتمويل المشاريع التنموية في جميع المجالات ، والمساهمة في مشاريع تخدم التنمية المستدامة، بإستعمال صيغ التمويل المناسبة، وهي تعمل على تعبئة أموال الوقف، ثم توجيهها لتمويل التنمية المستدامة داخل المجتمع، من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، ويتمثل دورها التمويلي في:

(Ahcenelahsasna, 2010)

- تحسين السوق من خلال خلق نشاطات جديدة؛
- تحسين النمو الإقتصادي المحلي من خلال توفير السيولة لقطاع الأعمال؛
- تشجيع الإستثمار المحلي؛
- خلق فرص للعمل داخل المجتمع؛
- تقليص نفقات الدولة من خلال توفير موارد مالية يمكن أن تستخدم في تغطية النفقات التي لا تستطيع الدولة تحملها؛
- تشجيع القطاع المالي الإسلامي.

كما يمكن الوقوف على دور الصناديق الوقفية في تمويل التنمية المستدامة بالتطرق إلى دورها في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في تمويل المشاريع المصغرة ومحاربة الفقر.

الفقرة الأولى: دور الصناديق الوقفية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(حسين عبد المطلب الأسرج، 2012)

نظرا لصعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل من المؤسسات المالية يمكن للصناديق الوقفية أن تشكل موردا تمويليا لها بإستخدام القرض الحسن، أو وسائل تمويلية أخرى مناسبة لذلك كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والإستصناع.

1- **التمويل بالقرض الحسن:** إن القرض الحسن يساعد على توفير التمويل لمن هم بحاجة إليه، لذلك تقوم إدارة الصندوق بإنشاء صندوق خاص بالقرض الحسن (صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، حيث يقوم الصندوق بتعبئة أموال الوقف عن طريق إصدار سندات أو صكوك وقفية، ثم توجيه الأموال الوقفية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتجنب إفلاس الصندوق نتيجة عجز المقترض عن سداد قرضه لسبب من الأسباب، لابد من إستثمار أموال الصندوق بنسبة معينة، وتخصص العوائد لمخصصات الديون غير المدفوعة، كما يمكن لإدارة الصندوق أخذ ضمانات على تلك القروض، كما قد يقوم بتجميع الأموال الواقفين، ومن ثمة إستثمارها في مجالات تتلاءم مع الشريعة الإسلامية؛

2- **التمويل بالصيغ الإسلامية:** هنا يقوم الصندوق الوقفي بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق: المشاركة، المضاربة، الائتمان التجاري، المرابحة بالسلم، الإستصناع، الإجارة، بحيث تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على التمويل اللازم لمزاولة نشاطها، ويستفيد منها الصندوق بحصة من الأرباح التي تستخدم في زيادة رأس المال.

الفقرة الثانية: دور الصناديق الوقفية في تمويل المشاريع المتناهية الصغر(المصغرة) ومحاربة الفقر

أثبتت الدراسات التاريخية أن الوقف لم يغفل أهمية التمويل المصغر في محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي، حيث كانت هناك أوقاف نقدية مخصصة لتمويل أصحاب المهن، والصناع، والمزارعين، والتجار عن طريق إقراضهم مبالغ لبدء مشاريعهم المهنية أو شراء أدوات الإنتاج.

ولعل التجربة التركية خير دليل على إهتمام الوقف بالمشاريع المصغرة، فقد كان للأوقاف التركية النقدية منذ بداية القرن الخامس عشر دور متميز في مجال هذه المشاريع، من خلال إقراض العديد من المسلمين المحتاجين لمبالغ بسيطة أو صغيرة لشراء أدوات الإنتاج و العمل.

و يمكن للصناديق الوقفية المساهمة في تمويل المشاريع المتناهية الصغر من خلال طريقتين هما: (بن منصور عبد الله، كوديد سفيان، 2013)

- إنشاء صندوق وقفي لتمويل المشاريع المتناهية الصغر، أو ما يسمى صندوق مكافحة البطالة، ويتم إستخدامه لتمويل المشاريع من خلال إقراض لأصحاب المشروعات الصغيرة قروضا حسنة، لتمويل رأس المال الثابت لشراء وتمويل مستلزمات الإنتاج، وتعطى فترة سماح له، ومن أجل المحافظة على أموال الصندوق من التضخم والديون المعدومة يتحمل المقترض نسبة من قيمة القرض في صورة مصاريف القرض؛
- تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة بأساليب المشاركة، و المضاربة، الائتمان التجاري، و المرابحة و السلم، الإستصناع و الإجارة، و التي يستفيد منها طالب التمويل بالحصول على المال اللازم و يستفيد منها الصندوق بحصة من الأرباح التي تستخدم في زيادة رأس المال.

إن مساهمة الصناديق الوقفية في تمويل المشاريع المصغرة تؤدي إلى:(جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

- مكافحة الفقر من خلال نظام التمويل المصغر؛

- التخفيف من البطالة؛
- المساهمة في تأهيل الريفيين وتعليمهم؛
- ترقية المرأة و إدماجها إجتماعياوإقتصاديا؛
- تنشيط الإنتاج المحلي وترقية الصناعات الحرفية والتقليدية؛
- مشاركة الفقراء في مشاريع إنتاجية للوقف؛
- مساعدة رجال الأعمال الصغار الذين لا يستطيعون الدخول إلى السوق، من خلال النظام المالي الإسلامي المبني على العدل و الإحسان.

المطلب الثالث: دور الصناديق الوقفية في التنمية الإجتماعية والثقافية المستدامة

ترسخ فكرة أن الوقف مؤسسة تكافلية تحقق العدالة الإجتماعية فهي تطرح رؤية مبتكرة لإعادة توزيع الثروات وتدويرها، كما أنها ترسخ مفهوم المسؤولية الإجتماعية من خلال مشاريعها التي تتبناها، كما أنها تمثل فرصة للجميع للمشاركة في عملية التنمية.

الفقرة الأولى: دور الصناديق الوقفية في محاربة الفقر(جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

يمكن للصناديق الوقفية محاربة الفقر عن طريق إنشاء صندوق وقفي لرعاية الفقراء، والذي تقوم فطرته على تجميع الأصول الوقفية، وإستثمارها في شكل مساهمة في بعض المشروعات الناجحة، أو شراء عقارات أو أراضي زراعية وتأجيرها، ويمكن أن تكون محفظة إستثمارية تحتوي على تشكيلة من كل هذه الإستثمارات مع مراعاة أن تغلب عليها جانب الإستثمار العقاري مباني أو أراضي للتأجير لأن العائد فيها يكون معروفا ومضمونا، وعائد هذه الإستثمارات يصرف لصالح الفقراء في شكل معونات، هذا الصندوق يمكن من محاربة الفقر إلى حد نسبي، لأن الأساس في محاربة الفقر هو تنمية رأس المال البشري وتأهيله.

كما يمكن للصناديق الوقفية المساهمة في محاربة الفقر من خلال إنشاء صندوق للرعاية الإجتماعية والذي توجه موارده لمكافحة الفقر عن طريق توفير بعض الخدمات العامة لمن لا يمكنهم الحصول عليها من الدولة كالتعليم والصحة والمياه النقدية، ويمكن أن يكون للصندوق صيغتين هما:

- إنشاء صندوق مفتوح لقبول أوقاف جديدة تستخدم لإنشاء المدارس والجامعات ومراكز البحوث؛
- إستثمار أموال الصندوق في مشروعات مربحة والإنفاق من عائدها على إنشاء والإسهام في هذه المرافق.

الفقرة الثانية: دور الصناديق الوقفية في التنمية العلمية و التنمية الصحية(جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

يمكن أن تساهم الصناديق الوقفية في تنمية التعليم عن طريق إيجاد صناديق وقفية لرعاية التعليم، تطرح مشاريع تخدم التنمية العلمية، من إنشاء المدارس والجامعات ومراكز محو الأمية، ورعاية الطلبة والأساتذة و الباحثين، كما يمكن أن يكون الصندوق للقرض الحسن للطلبة والباحثين و كل ما من شأنه أن يساهم في ترقية التعليم، كما تعمل على إنشاء صناديق وقفية تكون موجهة لخدمة التنمية الصحية، وتشرف على مشاريع مثل إنشاء المستشفيات، ورعاية مرضى الأمراض المزمنة، وإقامة مراكز البحوث ودعم البحوث والباحثين في مجال الصحة، وتقوم بإنشاء صناديق وقفية تدعم المشاريع البيئية مثل إنشاء المساحات الخضراء، حفر الآبار، رعاية الحيوانات من خلال المحميات الطبيعية، بالإضافة إلى دعم المشاريع التنموية الصديقة للبيئة.

الفقرة الثالثة: الدور الدعوي للصناديق الوقفية(جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

إن الهدف الأساسي للصناديق الوقفية هو إحياء سنة الوقف بالدعوة للوقف، والتوعية بأهميته، بالإضافة إلى إحياء وتجديد الأوقاف المهتلكة و المدمرة من خلال إنشاء صناديق وقفية متخصصة لترميم هذه الأوقاف، بالإضافة إلى هذا تقوم بدور هام في خدمة المجال الديني من خلال إنشاء صناديق متخصصة في رعاية المساجد ورعاية القرآن الكريم وحفظته ومعلميه، والمحافظة على الكتب الدينية، من خلال طبع المصاحف والكتب الدينية، وتشجيع حفظ القرآن من خلال تنظيم المسابقات ومنح الجوائز، كما تعمل الصناديق الوقفية على دعم التعاون الإسلامي الخارجي من خلال إنشاء صناديق وقفية مشتركة بين الدول الإسلامية تكون موجهة لدعم قضايا الأمة الإسلامية.

الفقرة الرابعة: دور الصناديق الوقفية في تفعيل المشاركة من أجل تنمية مستدامة

تقوم الصناديق الوقفية على فكرة إشراك الجميع في عملية التنمية من خلال السماح لجميع فئات المجتمع في المشاركة في عملية الإيقاف بمبالغ يسيرة، بالإضافة إلى هذا فإنها تمثل الإطار لتعاون مؤسسة الوقف مع مؤسسات العمل الأهلي، إن الغرض من إمتزاج وتعاون مؤسسات الوقف مع مؤسسات العمل الأهلي هو تفعيل دور القطاع الثالث في خدمة التنمية المستدامة وذلك من خلال التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين المؤسستين، وتعد الإطار الهيكلي الأمثل للتكامل والتعاون بين هاتين المؤسستين، وذلك يكون عن طريق وضع لجان استشارية مختصة لكل صندوق كل حسب غرضه مكونة من مؤسسات العمل الأهلي وآخرين تابعين للصندوق، فيقوم الصندوق بإشراك مؤسسات العمل الأهلي في كافة مراحل توزيع ريع الأوقاف، من تصميم المشروع وتوزيع الريع والتنفيذ حتى تقييم آثاره، ويعد قرب مؤسسات العمل الأهلي من المجتمع عاملا جيدا يساعد على التحديد الدقيق لإحتياجات المجتمع، كذلك فإن مؤسسات العمل الأهلي بحاجة إلى موارد مستديمة لتوسيع أنشطتها في دعم التنمية الإجتماعية وتوفر الصناديق الوقفية إحدى هذه الموارد.(فؤاد عبد الله العمر، 2011)

المبحث الثالث: دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

نظرا للدور الذي أصبح الوقف يؤديه في التنمية المستدامة ، بإعتباره مؤسسة تنموية، كونه أحد مؤسسات القطاع الثالث، فلقد عملت بعض الدول على تطوير العمل الوقفي من خلال إستحداث بعض الصيغ المستجدة في العمل الوقفي، وذلك ليواكب متطلبات العصر و تى تسهل إدارته وإستثماره وتنمية أمواله، ومن بين هذه الصيغ المستجدة هناك الصناديق الوقفية، حيث عملت بعض الدول على تبني هذه التجربة، وتعد ماليزيا الدولة الأولى التي باشرت هذه التجربة تلتها بعد ذلك دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وغيرها.

المطلب الأول: دور صندوق الوقف للجامعة الإسلامية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة(سوهامي حاجي محمد الصالح، 2008)

لقد سعت الدولة الماليزية إلى تطوير العمل الوقفي، و ذلك من أجل دعم دوره في التنمية المستدامة على إعتباره أنه مؤسسة مالية إسلامية تملك من الموارد التمويلية ما يمكنها من دعم مختلف الجوانب الإجتماعيةوالإقتصادية والثقافية والدينية داخل المجتمع الماليزي، نتناول في هذا المطلب التجربة التي قامت بها الجامعة الإسلامية الماليزية من خلال إنشاء صندوق وقفي خيري، والوقوف على دور هذا الصندوق في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في جانبها الإجتماعي بماليزيا.

الفقرة الأولى: صندوق وقف الجامعة الإسلامية الماليزية

أنشأت الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا صندوق الوقف الخيري كقسم من أقسام الجامعة بتاريخ 1999/03/15، وهو عبارة عن وكيل قانوني يقوم من خلال نشاطات وفعاليات مختلفة بجمع التبرعات والمساعدات لحساب الصندوق الجامعي، من أجل تطوير العملية التعليمية والثقافية، كما يساعد الطلبة الطلبة في تأمين دخل خاص بهم، ويعمل على تطوير الأنشطة الأكاديمية والعلمية، توفير المنح والقروض والمساعدات المالية للطلبة، كما يعمل على استقطاب الأوقاف من مختلف الممتلكات العينية والمعنوية كالنقد والأسهم سواء داخل ماليزيا أو خارجها، ومحاولة إيجاد شبكة عالمية لبناء الأمة الإسلامية وتقوية رابطة الأخوة بين الطلبة المسلمين وسد حاجاتهم، وإن الصندوق غير مصرح كموقف لضمان عدم تدخل الدولة في إدارته.

الفقرة الثانية: دور الصندوق في تعبئة الأصول الوقفية من أجل تنمية مستدامة

لقد أنشأت الجامعة الماليزية هذا الصندوق وكان الهدف الرئيس منه هو دعم الطلبة المتفوقين في الجامعة الذين لا يستطيعون تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف معيشتهم داخل الجامعة، ولقد تم إنشاءه برأس مال ابتدائي قدم من طرف الحكومة الماليزية يقدر بـ 3.5 مليون رنجيت ماليزي، بعد ذلك عمد إلى إعتمادإستراتيجية من أجل تنمية أصوله، من خلال نشر التوعية حول أهميته وضمان إنتشاره وهذا تطلب إرتباط الصندوق بعلاقات مع أفراد ومؤسسات محليا وعالميا، ويمكن توضيح أهم مصادر تعبئة أموال الصندوق من خلال ما يلي:

- إقتطاعات شهرية من مرتبات موظفي الجامعة، وقد أوقف كل من نائب رئيس الجامعة عبد الحميد سليمان راتبه لصالح الصندوق، كما قدم تان سيري كمال حسن قطعة أرض لصالح الصندوق؛
- برامج وأنشطة الصندوق: مثل برنامج كفالة، كما أنه من الأنشطة الهامة للصندوق إقامة سوق رمضان الخيري لتوليد ريع يستخدم لتمويل وتنمية الصندوق، ولتحقيق إنجازات عينية؛
- التبرعات من مصادر خارجية عالمية؛
- الريع المتولد عن بعض أنشطة الصندوق وعملياته التجارية؛
- تجميعات أموال الزكاة بالتعاون مع السلطات المختصة بالزكاة في سيلانجور؛
- الإستثمار في القطاع الحقيقي: ففي سنة 2008 قام الصندوق بالإستثمار في الأملاك العقارية بأسلوب الإجارة حيث إستثمر في 12 وحدة من purta villa condominiuوالتي تولد 2000 رنجيت ماليزي شهريا، ومع إكتمال إنشاء المجمع التجاري azmamhashim داخل الجامعة إستقبل الصندوق إيرادات تصل إلى 0,51 مليون رنجيت والتي تكون موجهة للصندوق بهدف محاربة الفقر.

وبسبب السياسة المعتمدة من طرف الصندوق فقد تنامى رأس ماله حيث وصل إلى 1.961.392 رنجيت ماليزي، 3.717.783 رنجيت ماليزي، 2.797.879 رنجيت ماليزي خلال سنوات 2010، 2011، 2012على التوالي، وتمثل التبرعات المباشرة للصندوق 75% من مجموع أصول الصندوق.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه قد نجح الصندوق في تعبئة أموال الوقف الموجهة بالأساس لخدمة التنمية المستدامة وتأهيل رأس المال البشري الذي يعد أساس أي تنمية مستدامة.

الفقرة الثالثة: الدور الإجتماعي للصندوق (بن زيادي أسماء، خلوفي عائشة، 20-21 ماي 2013)

- تنمية رأس المال البشري من خلال دعم الطلبة المحتاجين، عن طريق توفير القروض والمنح والمساعدات المالية للطلبة، حيث خصص الصندوق مبالغ معتبرة لدعم الطلبة في الجامعة حيث وصلت قيمة المصروفات الموجهة لرعاية ودعم الطلبة إلى 1.601.988 رنجيت ماليزي سنة 2012، و هو أكبر من سنتي 2010 و 2011 ؛
- تطوير العملية التعليمية والثقافية والعلمية؛
- محاربة البطالة من خلال توفير مناصب شغل للطلاب داخل وخارج الجامعة كالعمل في المتجر أو المطعم؛
- ترسيخ قيم التكافل بين أفراد المجتمع من خلال برنامج كفالة؛
- ترقية النشاطات الأكاديمية للجامعة من خلال دعم البحوث والإصدارات.

الفقرة الخامسة: الدور التكافلي للصندوق (يوسف عبايدية، أحمد كعرار، 20-21 ماي 2013)

دعم التعليم من خلال برنامج كفالة والذي يرسخ قيم التكافل بين أفراد المجتمع، برنامج كفالة تدعو الواقفين لرعاية والتكفل بتكاليف الطالب داخل الجامعة الماليزية، وتم تخصيص 350 رنجيت للطالب في السنة، وقد يتم دعم العديد من الطلبة خلال العام، كما يهدف أيضا إلى إيجاد شبكة عالمية لبناء الأمة الإسلامية والربط بين أبناءها مما يساعد على تأصيل الهوية والإنتماء.

المطلب الثاني: نموذج مقترح لفعالية للصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة (جعفر سمية، السنة الجامعية:2014/2013)

بناء على مزايا صندوق وقف الجامعة الإسلامية يمكن طرح نموذج للصناديق الوقفية يكون أكثر فعالية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتمد النموذج المقترح على الإستفادة من المزايا التي يقدمها صندوق وقف الجامعة الماليزية والمتمثلة في:

- التخصص الدقيق في مجال عمل الصندوق من حيث أنه صندوق تابع للجامعة الإسلامية في ماليزيا، وبالتالي الفئة المراد صرف ريع الوقف من أجلها تكون أكثر تحديدا، أي طلاب الجامعة، المتفوقين، الأكثر فقرا؛
- عدم وجود تدخل حكومي في عمل الصندوق؛
- إستثمار أموال الصندوق من طرف إدارة الصندوق؛

أولا: طبيعة النموذج المقترح: تقوم فكرة النموذج المقترح على إنشاء صناديق وقفية متخصصة تكون تابعة لصناديق وقفية مركزية تخضع لإشراف جهة حكومية، حيث يتم إنشاء صناديق وقفية متعددة الأغراض حسب إحتياجات المجتمع، تتولى هيئة مستقلة تابعة لوزارة الأوقاف الإشراف على هذه الصناديق المركزية، مثلا صناديق التنمية العلمية، صناديق الرعاية الصحية، صناديق تنمية المساجد، وتتولى هذه الصناديق الإشراف على عمل الصناديق المتخصصة، مثل صناديق التنمية العلمية تتولى الإشراف على صناديق الجامعات، صناديق مساعدة الأساتذة، صناديق تطوير المدارس، صناديق لدعم البحوث العلمية، صناديق التنمية التكنولوجية، و غيرها من الصناديق التي تفرضها إحتياجات قطاع التعليم داخل الدولة.

إن طريقة عمل الصندوق المتخصص تكون نفسها طريقة عمل صندوق ماليزيا، من حيث تعبئة الموارد، كالإقتطاعات الشهرية من رواتب العمال، ومن حيث إستثمار أموال الصندوق خاصة الإستثمارات العقارية مضمونة العائد، وعدم وجود تدخل حكومي إلا من حيث الإشراف على عمل الصندوق.

أما بالنسبة للصناديق الوقفية المركزية فتكون مهمتها مهمة إشرافية رقابية تمويلية للصناديق المتخصصة، مع ضرورة وجود تنسيق بين الصناديق الوقفية المركزية فيما بينها، وتنسيق وتعاون الصناديق المتخصصة فيما بينها وبين الصناديق المركزية.

ثانيا: مميزات النموذج: يتمثل الهدف من هذا النموذج في:

- فعالية أكثر في تعبئة أموال الوقف من حيث القرب من المجتمع؛
- فعالية أكثر في رصد إحتياجات الفئة المراد الصرف عليها، وبالتالي التحديد الدقيق للمشاريع ذات الأولوية؛
- فعالية في تحديد الأهداف المخططة؛
- من حيث النتائج المحققة فهي أكثر قابلية للتقييم و الرقابة سواء من طرف الواقفين أو من الهيئات الحكومية.

ثالثا: متطلبات النموذج: يتطلب النموذج لتحقيقه بصفة عامة:

- وجود وعي حول الوقف وأهميته، ووجود وعي لأهمية الصناديق الوقفية؛
- ضرورة تفعيل دور المساجد لضمان نجاح الصناديق الوقفية المتخصصة؛
- ضرورة وجود تعاون بين الأطراف ذات العلاقة بعمل الصندوق: مثال الجامعة، البلدية التابعة لها الجامعة، الهيئة المسؤولة عن المساجد داخل المحيط الموجودة فيه الجامعة؛

- وجود مصدر مالي ابتدائي لمباشرة عمل الصندوق.

إن الهدف من النموذج المقترح هو نشر الوعي بين جميع فئات المجتمع حول الوقف والصناديق الوقفية ووقف النقود، بالإضافة إلى تفعيل دور الصناديق الوقفية في خدمة التنمية المحلية.

الخاتمة

الوقف شريعة من شرائع الدين الإسلامي الحنيف، والذي أصبح يحتل مكانه مهمة بين القطاعين العام والخاص، خاصة بعدما أثبته من قدرة في دعم التنمية المستدامة، ولقد أدى الوقف عبر التاريخ دورا مهما في دعم مختلف جوانب التنمية، ونظرا لما له من آثار تنموية كبيرة في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية التي تدخل في صميم التنمية المستدامة، فإن الحاجة تبدو ملحة لإعادته لموقعه الطبيعي في نهضة الأمة الإسلامية من خلال الصناديق الوقفية التي باشرتها ماليزيا وتلتها بعدها دول أسلامية أخرى. من خلال هذه الدراسة، توصلنا لجملة من النتائج أهمها:

1- تعتبر الصناديق الوقفية آلية من آليات إعادة إحياء دور الوقف في التنمية المستدامة، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة أموال الوقف والمحافظة عليها وتنميتها من أجل دعم مختلف أبعاد التنمية المستدامة؛

2- تعمل الصناديق الوقفية على تمويل التنمية المستدامة، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشاريع المصغرة، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تمويل مختلف القطاعات المهمة داخل المجتمع كالصحة والتعليم و غيرها؛

3- تقوم فكرة الصناديق الوقفية على إشراك جميع فئات المجتمع في عملية التنمية، ومؤسسات العمل الأهلي والجمعيات الخيرية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار من التكامل والتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية؛

4- تعتبر الصناديق الوقفية الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي، ومن خلالها يتمثل تعاون الجهات الشعبية مع المؤسسات الرسمية في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوقفية، وتقوم بطرح مشاريع تنموية في مختلف المجالات؛

5- تخضع الأوقاف في ماليزيا إلى إدارة وإشراف عدد من الهيئات منها المجالس الدينية، وتتميز بإنتشار وقف العقار، بالإضافة إلى إرتباط الوقف بخدمة الأغراض الدينية كإقامة المساجد، والمقابر، ومراكز علوم القرآن؛

6- نجاح صندوق وقف الجامعة الإسلامية في دعم التنمية الإجتماعية المستدامة من خلال سياسته في تعبئة رأس المال البشري، ودعم موارد الدولة لتنمية التعليم، وإرساء مبدأ التكافل بين أفراد المجتمع.

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، نقترح التوصيات التالية:

1- ضرورة إحياء سنة الوقف من خلال نشر الوعي بأهميته، وإقامة الندوات والمؤتمرات للتوعية حول الوقف، ووقف النقود، والصناديق الوقفية، وأهميتها والحاجة إليها، وهنا يأتي دور المساجد على إعتبار أنها الأقرب إلى جميع فئات المجتمع؛

2- نشر التجارب المطبقة عمليا في بعض البلدان الإسلامية، وعرض الآثار الطيبة والناجحة للصناديق الوقفية، والإستفادة منها؛

3- تهيئة الأنظمة والتشريعات اللازمة لإقامة الصناديق الوقفية، وهذا الأمر يعتبر مسؤولية الحكومات الإسلامية؛

4- ضرورة الإستفادة من تجربة الصناديق الإستثمارية في عمل الصناديق الوقفية سواء من حيث إستثمار أموال الوقف، أو من حيث مزايا التنويع وإدارة المخاطر، أو من حيث أساليب الإدارة ومختلف الجوانب الفنية والتقنية، وذلك من أجل تفعيل دور وأداء الصناديق الوقفية؛

5- التوسع في إنشاء الصناديق الوقفية حسب إحتياجات المجتمع ذات الأولوية، وتجديد أغراضه بما يخدم التنمية المستدامة: مثل مجالات التكنولوجيا ومحو الأمية وغيرها.

6- ضرورة وجود تنسيق بين أهداف الصناديق الوقفية والخطط التنموية للدولة، وذلك من أجل رفع فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر و المراجع:

1- إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، 2007، *دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة*، دار الجامعة الجديدة، مصر.

2- إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، 2009، *استبدال الوقف رؤية شرعية إقتصادية قانونية*، الطبعة الأولى، دار الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة.

3- أحمد بن عبد العزيز الحداد، 2009، *من فقه الوقف*، الطبعة الأولى، دار الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي- الإمارات العربية المتحدة.

4- بن منصور عبد الله، كوديد سفيان، 2013، *معالجة الفقر و البطالة من خلال إستثمار أموال الوقف- إشارة للإستثمار الوقفي في الجزائر*، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، تونس.

5- بن زيادي أسماء، خلوفي عائشة، 20-21 ماي 2013، *المؤسسة الوقفية كآلية معاصرة في تحقيق التنمية الإقتصادية- دراسة التجربة الماليزية*، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: دور التمويل الإسلامي غير الربحي(الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الإقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

6- بوقرة رابح، عامر حبيبة، جوان 2013،*دور مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الإجتماعية المستديمة: دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية و التجربة الجزائرية*، مداخلة بالملتقى الدولي حول: المالية الإسلامية، صفاقص، تونس.

7- حسين عبد المطلب الأسرج، أكتوبر 2012، *دور الصناديق الوقفية في التنمية*، مجلة بحوث إسلامية و إجتماعية متقدمة، المجلد 2، العدد 4، مصر.

8- جعفر سمية، 2014/2013، *دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الكويت و ماليزيا*، مذكرة ماجستير، جامعة فؤحاة عباس، سطيف، الجزائر.

9- ربيعة بن زيد، خيرة الداوي، 20-21 ماي 2013، *الصكوك الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر*، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، البليدة، الجزائر.

10- رحيم حسين، زنكري ميلود، 2013، *التمويل الريفي الأصغر أي دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة و الفقر في الريف المغاربي*، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقص، تونس.

11- رحيم حسين، 2013، *تصكيك مشاريع الوقف المنتج آلية لترقية الدور التنموي و دعم كفاءة صناديق الوقف حالة الصناديق الوقفية*، مؤتمر الصكوك الإسلامية و أدوات التمويل الإسلامي، اليرموك، الأردن.

12- عبد المجيد عبد الغني، *صناديق الوقف الإستثماري- دراسة فقهية إقتصادية، رسالة ماجستير، بغداد، العراق.*

13- عطية عبد الحليم صقر، 1998، *إقتصاديات الوقف*، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر.

14- سوهامي حاجي محمد صالح، 2008، تنمية الوقف في ماليزيا، مؤتمر دبي الدولي للإستثمارات الوقفية، مؤسسة الأوقاف و شؤون القصر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

15- صالح صالحي، 2006،*المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي*، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

16- محمد مصطفى الزحيلي، 18و20 ذي القعدة1427ه، *الصناديق الوقفية المعاصرة، تكييفها-أشكالها-حكمها-مشكلاتها*، بحث مقدم إلى أعمال مؤتمر الأوقاف الثاني في جامعة أم القرى.

17- محمود أحمد مهدي، 2003، *نظام الوقف في التطبيق المعاصر- نماذج مختارة من تجارب الدول و المجتمعات الإسلامية*، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.

18- فؤاد عبد الله العمر،2011، *إسهام الوقف في العمل الأهلي و التنمية الإجتماعية*، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف، الطبعة الثانية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

19- منذر وقف، 2000، *الوقف الإسلامي- تطوره أدارته و تنميته*، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا.

20- يوسف عبايدية، أحمد كعرار، 20-21 ماي 2013، *صيغ تمويل مشاريع الأوقاف الإنمائية و إدارة الممتلكات الوقفية "التجربة الماليزية في مجال الصناديق الوقفية-عرض و تحليل"*، ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: دور التمويل الإسلامي غير الربحي(الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الإقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

21- Ahcenelahsasna, November 2010, the role of cash waqf as a financial instrument in financing small and medium sized entreprises, awaqf journal.n19.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA: (يجب كتابة هذه العبارة)
ميلودي عمار، وآخرون (السنة 2021)، دور الصناديق الوقفية في دعم التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، الصفحات.